

المسألة السورية في اهتمامات الشيخ إبراهيم أبو اليقظان (جريدة الأمة نموذجاً) 1934 – 1938

الأستاذ: خيرى الرزقي

قسم التاريخ – جامعة الجزائر 2

البريد الإلكتروني : Khairi2028@yahoo.com

Article's Summary :

The article addresses a stage of developments in *Syria* before World War II and their echo in the Arab press in Algeria despite the French policy perscution. An example of these newspapers in that period is; *Al-Oumma*; *Cheikh EBRAHIM Abou Yakdan's* longest lifetime and biggest in number newspaper.

The themes of the article revolve in:

First: introduction; that deals with the press importance in transferring people's concerns and focusing on Yakdan's press which embodies Cheikh Abu Yakdan's sympathy with the Syrian issue.

Second : the body; in which the Syrian Issues have been devided into: Foreign issues such as : *At Taif* Agreement's effects on the Syrian-French relations .Then, the French politicians' and Colonial movement theorists' point of view on the way to applicate the French provisions inside the Syrian territories untill the alliance treaty between the two parties. That is like Evian negotiations between Algeria and France. This is with a look to the Syrian-Turkish relations during the period and *the Syrian Immigrants Community* in Cairo reaction to the mentioned treaty.

As for Domestic issues, the article deals with the political nature of *Damascus Medical Congress*, the sectarian unity with the *Maronite* (in Lebanon), Parliament renewal and Syrian Government after the alliance treaty with France which expresses a new life in Syria far from the *Protection system*. It also touches the after 1936 issues. The year known as the year of Revolutions and Arabs' Uprisings.

Finally , the article concludes group of deductions towards The Syrian Issue's echo in Cheikh Abou Yakdan. Who manifests great interst in Eastern Arabic countries' issues . And this is due to his convictions to that Muslims terretories protection is an obligation and his appeal to make an Arabic unity that could avoid peoples' weaknesses.

The article ends with a list of margins , sources and search references .

مقدمة :

إن الصحافة العربية الجزائرية عموما والصحافة اليقظانية خصوصا قد أعطت مساحات كبيرة وأقلام بارزة لقضايا الوطن العربي سواء في دول المشرق أو المغرب العربيين , وذلك من خلال تتبع الأحداث بنوع من الدقة , رغم عدة عراقيل منها بعد المسافة وانعدام وسائل الاتصال وسياسة التعسف الاستعمارية ومنع الإمداد والتعاون الثقافي... الخ.

فقد كانت صحافة أبي اليقظان تعتمد في نقل هذه الأحداث على مراسلين خواص أو تنقل عن كبريات الجرائد والمجلات التي تصل إلى الجزائر وكل هذا بغرض "ربط قلوب الجزائريين بأشقائهم وتعلقا بهذا الأفق الشرقي الذي طالما أشرقت منه شمس الحضارة الإسلامية".

ففي صفحات جرائد أبي اليقظان نلمس أحاسيس خاصة وعاطفة إسلامية تجاه أخبار الوطن العربي , فقد غطت جريدة الأمة فترة هامة جدا من تاريخ سوريا تحت الاحتلال الفرنسي ما بين سنة 1934-1938.

وهذا كله في إطار تعاطف أبي اليقظان مع دول الوطن العربي عامة وسوريا خاصة تعاطفا إسلاميا قبل كل شيء , فتتبع العلاقات الفرنسية السورية وموقف البلدين من معاهدة الطائف , وصولا إلى سبل تطبيق السياسة الفرنسية داخل منطقة الشام , كما خصص قلمه إلى فضح معاهدة الحماية المبرمة بين الطرفين مع الإشارة إلى العلاقات السورية التركية , وموقف الجالية السورية من هذه التطورات داخل البلاد على اعتبار أنها تتمتع بنوع من الحرية في الخارج .

ويبدو أن أبا اليقظان على اطلاع واسع على قضايا سوريا الداخلية أين نبه إلى الطابع السياسي لمؤتمر دمشق الطبي وتداعياته المستقبلية , وحرصا منه على الوحدة

الداخلية لسوريا راح يتتبع التطورات السياسية إلى ما بعد سنة 1936 التي سميت بعام الثورات العربية .

ويمكن أن نقسم تطورات المسألة السورية في الفترة المشار إليها أعلاه إلى قضايا داخلية وأخرى خارجية على النحو الآتي :

1- القضايا الخارجية :

أ- تأثيرات معاهدة الطائف في العلاقات السورية الفرنسية :

عاشت سوريا لفترة طويلة تحت نظام الحماية الفرنسية , مع التطلع الدائم إلى طرق التخلص منها, وبناء الاتحاد العربي, ومن بين الفرص التي أرادت سوريا اغتنامها هي فرصة وجود الوفد اليميني في مكة للتفاوض مع الملك ابن السعود حول إبرام معاهدة الطائف (1) فقد أرسلت بعثة إلى السعودية أقامت فيها مدة شهرا كاملا من أجل الاطلاع على مشاريع الوحدة العربية وتوسيع أهداف المعاهدة .

وهذه الزيارة -الطويلة- إلى مكة , أقلقّت السلطات الفرنسية التي كانت تتابع الحدث , وعبرت جريدة الأمة عن هذا الموقف الفرنسي بقولها : "...وقد اضطربت دائرة الشؤون الخارجية في المفوضية العليا في بيروت لهذه الزيارة الطويلة, فأرسلت تطلب معلومات مستعجلة عنها من الملك ابن السعود..." (2).

وقد كان الطرف السوري والسعودي على دراية بالنوايا الفرنسية , ومن أجل تمويه الموقف وعدم إعطاء الحقيقة, أو التلميح للأهداف المستقبلية للمعاهدة كان رد الملك السعودي بأن مهمة الوفد السوري هي للوساطة مع الملك الإمام يحيى , هذا الرد الذي أثار شكوك السيد دوماتيل ممثل المفوضية العليا في بيروت .

وأثناء عودة البعثة السورية اختلقت ردود الأفعال تجاهها , فبين موقف جماهيري سوري مرحب به , وموقف فرنسي مستهجن ومتخوف "...فقد أراد الجمهور أن يظهر عواطفه نحو البعثة فذهب لاستقبالهم عدد عظيم , وكان من بين المستقبلين عدد من أفراد وأصدقاء العائدين ذهبوا بالسيارات حتى الحدود اللبنانية السورية..." (3).

ومما يزيد في رسمية البعثة السورية -زيادة على الموقف الشعبي المساند لها- نجد أن السيد صبحي بك بركات الذي يشغل منصب رئيس مجلس النواب السوري , قد ذهب إلى بيروت من أجل استقبال عودة البعثة , واستقبال رئيسها وصديقه جميل بك مردم.

أما السلطات الفرنسية فقد كانت ممثلة في شخص دي مارتيل الذي جمع الشرطة والجيش من أجل تفريق اجتماع الجماهير بعودة البعثة وتعطيل حركة السيارات "... فانقلب شارع الصالحية وهو أعظم شوارع دمشق إلى ساحة حرب محضة... وكانت قوى الشرطة تروح وتجيء في الطريق بين دمشق وبيروت ومهمتها تعطيل مرور السيارات" (4).

لقد أثار اهتمام سوريا - في ظل الإدارة الفرنسية - بقضايا الوحدة العربية في المشرق خاصة انتباه شخصيات فرنسية وغير فرنسية ومن بينهم دي شامبون الذي كان يكتب في المجلة البرلمانية الفرنسية أين عبر عن تصوره في كيفية بقاء سوريا تحت السيطرة الفرنسية ومرتبطة بها .

وأعلن دي شامبون أن الوقت قد حان للقول بأن الحركة العربية ستتطور قريبا وتهدد الكيانات الأوربية بمختلف أشكالها في الدول العربية فقد صرح بتاريخ 15 ماي 1934 بما يلي : "أن الحركة العربية قوة جاذبية عجيبة ، لأنها في آن واحد قومية ودينية ، وأنا إذا دافعت منذ عام 1919 عن فكرة الوحدة السورية وأيدت استقلالها وطلبت منحها منفذا على البحر فذلك لأنني تنبأت بما سيقع من الحوادث الراهنة ، وأردت أن تكون سوريا بعد أن تصبح دولة ذات سلطان وسيادة مرتبطة سياسيا واقتصاديا بفرنسا... أردت أن تكون سوريا مركز الجذب لقسم من العالم العربي تتجه أبصاره وقلوبه نحو فرنسا..." (5).

ومن خلال هذا التصريح العلني في كيفية الاستحواذ على سوريا يتبين لنا دور الاستعمار الأوربي ونواياه الحقيقية في المشرق العربي ، خلال فترة ما بين الحربين ، بدءا برسم المعالم الجغرافية التي تخدم مصالحه وصولا إلى جر الدول العربية مشرقا إلى الوقوع في عمالته وخدمة هذه المصالح ، ويبدو أن المنفذ السوري نحو البحر المتوسط هدفه هو فتح طريق مائي مباشر نحو فرنسا إلى جانب تفتح الشعب السوري على حضارة المتوسط وثقافته والتي لا تخلو من التأثير الغربي الأوربي، ومنه جعل سوريا بطريقة غير مباشرة مرتبطة بالغرب وعدم السماح لهم بالارتباط بالجنوب نحو باقي الدول العربية الأخرى، أين توجد هناك مؤثرات سياسة الملك ابن السعود أو انجلترا والتي تتخوف منها فرنسا .

كما ذهب السيد هنري دي شامبون إلى أبعد من ذلك أين أجرى مقارنة بين حكم بريطانيا في المناطق التابعة لنفوذها وحكم فرنسا ، حيث خلص إلى أن انجلترا تسعى دوما

إلى إتباع سياسة الاشتراك والتعاون مع مستعمراتها، بينما فرنسا المتمسكة بأفكار نابليون تريد دائما أن تأمر ، وفي الأخير رجح سلامة الطريقة الانجليزية على الطريقة الفرنسية ، وهذا ما أراد من فرنسا أن تطبقه في سوريا ، لأن فرنسا مستهدفة من أفكار أخرى وهي " أن فكرة التوسع الفرنسية تصطدم في آسيا الصغرى بفكرة توسع أخرى ، فكرة الحركة العربية التي يجب إما مكافحتها أو الاتفاق معها"(6).

إن فكرة الاتفاق -على ما يبدو- هي المرجحة في نظر هذه الشخصية الفرنسية لأنها تضمن السلام لفرنسا في سوريا ، وهذه في عداد المناورات الأخرى لجر الشعب السوري وممثليه السياسيين إلى الوقوع في دائرة المغالطات الفرنسية واحتوائه ، ومنه القضاء على كيانه ، وهي نفسها سياسة الإغراء والمناورة التي تشتهر بها فرنسا، وفي الوقت نفسه وجه السيد هنري دي شامبون نصيحة إلى الساسة الفرنسيين بأن يغيروا سياستهم في سوريا ويطبقوا طريقة الاحتواء .

وهذا الرأي قد ساندته أحد كبار المسؤولين الفرنسيين وهو السيد بارتلو الذي صرح قائلاً : "...حذار من المضي في هذا الطريق الأعوج ، ولنغير خطتنا وطريقنا، لأن في نهاية هذا الطريق الذي نسلكه ثور عاصفة مشحونة بالغبار والرمل آتية من الصحراء..."(7).

أي أن مواصلة سياسة فرنسا في سوريا والقائمة على التسلط والأوامر من شأنه أن تتجه سوريا إلى طلب المساعدة من السعودية وملكها ابن السعود في إطار توسيع بنود معاهدة الطائف لإقامة المشروع الحدودي ، وربما قصد بارتلو بكلمة العاصفة شدة رياح التغيير القادمة من صحراء الجزيرة العربية عموماً والسعودية خصوصاً.

ب-مراجعة السياسة الفرنسية في سوريا :

بفعل السياسة الفرنسية المنتهجة في مستعمراتها بالشرق العربي وخاصة في سوريا ،التي طالما نادى أصوات بضرورة مراجعة هذه السياسة والدعوة إلى تغييرها فيما يشبه السياسة البريطانية التي تحاول احتواء الشعب رغم كونها أكبر دولة استعمارية . ومن الشخصيات التي نادى بهذا التغيير الكاتب أوجين يونغ (8) الذي أرسل مذكرة إلى رئيس الوزراء الفرنسي ينبهه إلى خطورة الأوضاع التي ظهرت كسوء تسيير فرنسي في المستعمرات في الأقطار العربية وعلى الخصوص سوريا ، وقد نقلت جريدة الأمة تصريح أوجين يونغ قائلة: "...وطلب يونغ في مذكرته من الوزارة الفرنسية أن تواجه

الحقائق الراهنة وتترك الأوهام وتعديل في سياستها وتحسن علاقاتها بالشعوب الإسلامية التي تحكمها خوفا من سوء المغبة..."(9).

ومن الملاحظ أن كل الآراء السابقة حول تطبيق السياسة الفرنسية في سوريا كانت من الممكن أن تكون أكثر إيجابية، لو نددت بالعملية في حد ذاتها، لأن القضية هي قضية انتهاك سيادة بلدان وشعوب بأكملها، وأنها تكمن في وجود الظاهرة الاستعمارية، وليس الطريقة التي تطبق بها عن طريق القمع أو الاحتواء.

وما يزيد في خطورة الأمر أن هذه الشخصيات المنادية بتغيير سياسة فرنسا هم أنفسهم من منظري الحركة الاستعمارية، وبالتالي شأنهم شأن الجنود في المستعمرات، وما استدلال جريدة الأمة وصاحبها إبراهيم أبو اليقظان بهؤلاء إلا من باب التنبيه لخطورة آرائهم مع التمسك بمطلب استقلال سوريا لكن خارج الارتباط بفرنسا.

وفي هذا الاتجاه أيضا ذهبت مجموعة من أعضاء مجلس النواب الفرنسي المهيكلون تحت غطاء أحزاب اليسار، واليسار المتطرف إلى دعوة القوات الفرنسية إلى الخروج من سوريا، وترك الحكم لها بنفسها بشرط إبرام معاهدة صداقة مع فرنسا "تكون هذه الأخيرة فيها معدودة كدولة أولى من غيرها في المعاملة(10).

وهذا الاتجاه هو الآخر لم يخرج عن الآراء الأخرى، التي تركز تواصل الهيمنة والنفوذ الفرنسي في سوريا، وهذه المعاهدة التي اقترحت ما هي إلا وسيلة تواصل معها في شكل الوصاية، وهناك عدد آخر من النواب الفرنسيين- ليس بالقليل - الذين انظموا إلى هذه الآراء لأنها تضمن بقاء الدولة تحت السيطرة من دون خسائر عن طريق عقد معاهدة.

ج- معاهدة التحالف السورية الفرنسية :

نظرا لكثرة المطالب الفرنسية -الرسمية- من برلمانيين وغير رسمية من كتاب ومثقفون بضرورة إعادة النظر في تسيير شؤون المستعمرات الفرنسية، وعلى الأخص سوريا، والقاضية بعقد معاهدة تحالف وصداقة بين الطرفين وبذلك احتواء الوضع.

وبعد دراسات في هذا المجال، عقدت المعاهدة السورية الفرنسية بتاريخ 1936/09/09 وهذا بعد الاتفاق بين الطرفين منذ أول مارس 1936 حيث التقى الوفدان في باريس وتدارسا الموقف والاتفاق على المحاور المتعلقة بمختلف الوسائل(11).

وعلى إثر إبرام هذه المعاهدة نشرت جريدة الأمة قائلة: "...قد قررا بعد مفاوضات جرت في باريس صيغ الوثائق المربوطة التي تؤلف نص معاهدة الصداقة والتحالف وملاحقها..." (12)

أما المحاور العامة لهذه المعاهدة فتتعلق بالناحية العسكرية إلى جانب لواحق وهي خمس بروتوكولات وإحدى عشر مراسلة تخص سبل التعاون، والاتفاق بين الطرفين السوري المتكون من: هاشم الأتاسي، فارس الخوري، جميل مردم بك، سعد الجابري، مصطفى الشهابي، آدمون حمصي، والطرف الفرنسي المتكون من: فيانو و دي ماتيل . وبناء على قوانين إبرام المعاهدات بين الدول فقد عرضت فرنسا على عصبة الأمم تصريح بنية إبرام المعاهدة مع الحكومة السورية متعلقة في ذلك بما وصلت إليه سوريا من استقرار، وأمن، وتطور، يؤهلها أن تصبح دولة مستقلة "...وبناء على اتفاق الحكومتين على تهيئة جميع الشروط بقبول سوريا في عصبة الأمم في مهلة ثلاث سنوات ابتداء من مراسيم إبرام المعاهدة(13).

والمتبع لأهداف هذه المعاهدة الظاهرية فإن من شأنها أن تربط علاقات الصداقة والتحالف، وتحدد حرية السيادة والاستقلال ومواصلة العلاقات بين الطرفين في فترة ما بعد زوال الحماية الفرنسية على سوريا.

بينما شروط التوقيع على المعاهدة وشروط تطبيق بنودها فقد قيدت في البروتوكولات والمراسلات الملحقة بالمعاهدة، ومن بين ما نصت عليه هذه المعاهدة بأكثر وضوح هو العلاقات المستقبلية التي تربط سوريا وفرنسا، فقد نصت على أن يكون سلم وصداقة دائمان قوامه التحالف الثنائي في إطار التمتع بالسيادة التامة والحفاظ على المصالح المشتركة .

وبما أن السياسة الخارجية لسوريا بعد الحماية هي قلق فرنسا الأول، والتي تعمل على أن تبقى تحت مراقبتها التامة، فقد وضع في هذا الشأن بند خاص ينص على "أن تتشاورا بصورة تامة وبدون تحفظ في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس مصالحهما المشتركة..." (14).

إلى جانب ضرورة الاتفاق على موقف واحد تجاه الدول الأجنبية، موقف يتلاءم مع التحالف، وفي هذا دلالة إلى إمكانية تدخل دول عربية أخرى في شؤون مساعدة سوريا وعلى الخصوص حركة الملك ابن السعود في الجزيرة العربية الرامية إلى توحيد المشرق العربي في إطار تكتل نظام ملكي .

وتسهيلا للاتصال وسرعته تم الاتفاق على ضرورة التمثيل الدبلوماسي لدى كل طرف , ومن أجل تخفيف أعباء فرنسا في سوريا , حيث كانت في ظل الانتداب قد أبرمت معاهدات تخص سوريا أو باسمها لذلك تعهدت بنقل كل الحقوق والواجبات الناجمة عن هذه المعاهدات إلى الحكومة السورية بعد زوال الانتداب مباشرة , وكذلك سائر العقود الدولية التي أبرمتها فرنسا فيما يخص سوريا(15).

وبخصوص التأخر في الإعلان عن هذه المعاهدة فقد ذهبت جريدة الأمة إلى تحليل خاص في ذلك واعتبرت أن تلك الفترة كانت فيها الدوائر الرسمية في حالة استعداد لخوض الانتخابات , وربما هذا ما أجل الإعلان عنها.

وإذا ما تتبعنا الوقائع آنذاك فإن ظهور نوع من التخوف في أوساط الجبهة الوطنية السورية له ما يبرره حيث كانت تخشى من هذه المناورات السياسية , وعليه فقد نشرت بيانا موجه إلى عامة الشعب السوري مطالبة فيه بالإسراع إلى نشر بنود المعاهدة قبل أي إجراء سياسي آخر.

كما طالب البيان "بإرجاع المبعدين السياسيين الذين صرحت المعاهدة بإعادة الحرية إليهم في العودة إلى الوطن , وهم الزعماء العاملون الذين ينبغي أن يستفيد الشعب من آرائهم وتجاربهم ووطنيتهم وإصلاحهم قبل الشروع في الانتخابات ..."(16) وكان هدف هذا البيان هو كشف المحتوى الحقيقي للمعاهدة من جهة , ومن جهة أخرى عودة الوطنيين المبعدين للاشتراك في الانتخابات , وبالتالي هم من يتولى المقاعد النيابية وبذلك يحصل التمثيل الحقيقي للشعب السوري.

ومما يسجل على هذه المعاهدة أنها ربطت مستقبل سوريا في ظل سيادتها بفرنسا بعد زوال نظام الحماية , وأنها تعتبر مناورة أخرى لمواصلة النفوذ الفرنسي فيها , وعدم إعطائها فرصة لربط علاقات خارجية مع العالم العربي عامة ودول المشرق خاصة أو منعها من إقامة تحالف سياسي يهدد تواجد فرنسا داخل سوريا , كما مكانية ربط علاقات مع الجزيرة العربية في عهد حكم الملك ابن السعود أو حتى مع بريطانيا في جوارها بالعراق , وأن أسلوب المعاهدات مع المستعمرات لا يكلف الكثير ويضمن المصالح التامة

وربما يكمن الخطر في سلبيات المعاهدات السابقة التي أبرمتها فرنسا باسم سوريا , وما يترتب عليه من نتائج وخيمة (17) على أن تتحمل سوريا كل ما جاء فيها , ومن الممكن جدا أن هذه السلبيات ووجود بنود أخرى لم يعلن عنها هي سبب تأخير الإعلان

عنها خوفا من رفض السوريين لها ، ومن المحتمل أن يكون هذا بإيعاز من فرنسا ، وبموجب هذه المعاهدة فقد قيدت العلاقات السورية الخارجية خاصة مع دول الجوار مثل تركيا أو مع جنوبها مثل السعودية أو مصر .

د- العلاقات السورية التركية :

كانت تركيا دائما تسعى إلى إيجاد سياسة تمكنها من العودة إلى النفوذ من جديد في دول المشرق العربي ، وقد حركتها الحركة السورية الجديدة المتوجهة نحو إقامة تعاون ووحدة مع الملك ابن السعود في الجنوب ، لذلك كانت العلاقات السورية التركية مضطربة بشكل واسع النطاق وخاصة بعد أحداث منطقة الاسكندرونة ، ومنذ ذلك الوقت والعلاقات شبه دائمة التوتر في فترة ما بين الحربين ، كما نجد أن تركيا كانت دوما تسعى إلى إنهاء هذا التوتر والصراع ، وهدفها في ذلك هو البحث عن طريق جديد لاسترجاع ماضيها التاريخي.

وهذا ما عبر عنه وزير خارجية تركيا السيد توفيق روستو سنة 1937 الذي حاول إبراز النوايا الحسنة تجاه سوريا ، في حين نجده قد أشاد باتفاق جنيف الخاص بشق الاسكندرونة في توطيد العلاقات الثنائية بين الطرفين وأعطاه أهمية كبرى لمستقبل سوريا وتركيا معا، حيث صرح قائلاً خلال جولته الوزارية في بعض دول المشرق العربي : "...إن اتفاق جنيف سيقع تطبيقه بغاية الدقة والإخلاص دون أي فكرة سيئة ، ولقد اتبعنا أحسن الطرق بتقديم تسوية هذه القضية إلى جمعية الأمم ، خدمة للسلم وتسوية للخلاف التركي السوري بصورة نهائية...وفي هذه التسوية تعاونت فرنسا الدولة الوصية وتركيا حليفها وجارتها على تسهيل نمو المملكة السورية الفتية وتعجيل انخراطها في جمعية الأمم والدفاع عن حدودها ..." (18).

ومن جهة أخرى اتبع الوزير توفيق روستو إستراتيجية في إعادة بعث العلاقات السورية التركية من جديد قوامها الوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وقوع أحداث الاسكندرونة بين العرب والأتراك ، واعتبرها سوء تفاهم بين الطرفين محاولاً بذلك تجاوز هذا الخلاف الذي يعد عاملاً مهدداً للعلاقات الثنائية ، في حالة بقاء الأوضاع على ما هي عليه وبالتالي تضرر المصالح المشتركة وتعهد بتوسيع ميناء الاسكندرونة الذي أصبح أمامه مهام كبيرة، ويمثل نقطة تبادل تجاري بينهما مع تعهده بأن تفتح تركيا الباب واسعاً أما شراء المنتجات السورية سواء السطحية أو الباطنية.

ويبدو أن تركيا تعمل جاهدة على الرجوع من جديد إلى المشرق العربي عامة، وسوريا خاصة، بحكم علاقة الجوار وهذا على أساس اعتبار هذه المناطق كانت تمثل نفوذ الدولة العثمانية قبل معيء التدخل الأوربي وزوال نظام الخلافة، وهذا كله من أجل منافسة القوى الأوربية الجديدة ومحاول إبعادها عن المنطقة.

ومن أجل تطوير هذه العلاقات وجهت تركيا رسالة مباشرة إلى الحكومة السورية، نقلت جريدة الأمة بعضاً منها مثل قولها: "فلتجعل سوريا فينا ثقتها فإن ذلك يعود عليها بالخير العميم، لأنه بعد تسوية مشكلة الاسكندرونة لم ينشأ بيننا أي خلاف، وستجد سوريا عندنا المعونة اللازمة لتنمية حالتها بتنقيح الاتفاقات الجمركية والتجارية(19).

هـ- موقف الجالية السورية في القاهرة من معاهدة التحالف السورية

الفرنسية:

عاشت سوريا أوضاعاً سنة 1938 وصفت بغير العادية، وهذا ما جعل سكانها في تفكير دائم في جملة هذه القضايا التي من أكبر الاهتمامات فيها هو المعاهدة السورية الفرنسية، فنجد أن الجالية السورية في القاهرة كانت دوماً على اطلاع ومسيرة للأحداث التي يمر بها بلدهم، ومن أجل ذلك اجتمعت لجنة منهم بتاريخ 28 فيفري 1938 أين شكلوا لفييف من السوريين قصد البحث في حالة سوريا الراهنة، وتألفت هذه اللجنة من الدكتور يوسف كحيل، حسن أحمد الملكة، الأستاذ أمين سعيد وذلك من أجل "...دراسة الحالة وتقديم اقتراحات معينة، وقد قررت هذه اللجنة أن تدعو السوريين جميعهم في مصر على اختلاف أحزابهم ونزعاتهم إلى اجتماع عام يعقد قريباً لتأليف لجنة تتولى العمل وتسير فيه وتقوم بما يجب القيام به باسم الجالية السورية في مصر" (20).

هذه الانشغالات السورية لم تكن غائبة في جريدة الأمة للشيخ أبي اليقظان الذي تولى هو نفسه متابعتها عن طريق ما تنشره وكالة الشرق العربي من أخبار فقد عُلِمَ لديها من بيروت بأن المفاوضات التكميلية بين المفوضية العليا والوزارة السورية والتي تتمحور حول طريقة تطبيق المعاهدة السورية الفرنسية قد انتهت "وقد اتفق المندوب السامي والحكومة السورية على جميع المسائل التي كانت لا تزال معلقة وتعتقد دوائر وزارة الخارجية أن مسألة إبرام المعاهدة في مجلس النواب الفرنسي أصبحت مسألة أيام" (21).

ونشرت جريدة الأمة هذا الخبر نظرا للشكوك التي دارت، والتحليل التي كانت حول زيارة النائب الفرنسي "فلكس لوجر" إلى سوريا ولبنان، وأوضحنا بأن هناك خطرا يدور حول المعاهدة وفي الأخير صرحت وزارة الخارجية الفرنسية أن هذه الزيارة هي ذات صبغة إخبارية فقط وأن المعاهدة السورية الفرنسية أصبحت حقيقة.

2- القضايا الداخلية :

أ- الطابع السياسي لمؤتمر دمشق الطبي :

كثيرا ما عقدت المؤتمرات العلمية ظاهريا لكن في حقيقتها تخدم أفكار سياسية تجاه قضايا محددة، ومن مثل هذه المؤتمرات ما كان في مدينة دمشق أين نظم ملتقى طبي لفائدة كبريات دول المشرق العربي مثل مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق وذلك بتاريخ 17 جوان 1935، بالإضافة إلى حضور الطرف الفرنسي الذي كان يهدف إلى تتبع سير أشغال المؤتمر خوفا من تنسيق سياسي بين هذه الدول.

وكان حضور الوفد المصري هو البارز إذ وصل إلى دمشق 170 طبيبا يقودهم الدكتور علي باشا إبراهيم الذي شغل منصب عميد كلية الطب المصرية، وهو الذي أوكلت له رئاسة المؤتمر وكان في استقبالهم محمد صادق أبو خضرة قنصل مصر في دمشق.

أشغال المؤتمر : كانت جلسة الافتتاح قد تمت بحضور "دي مارتيل" المندوب الفرنسي في دمشق ليرأس حفل الافتتاح، وهذه ربما تعد خطوة منه لإثبات أن سوريا تعيش تحت إدارة فرنسا، وإثبات سلطة فرنسا في المنطقة أمام الوفود العربية التي هي الأخرى كانت تعاني النفوذ الانجليزي.

وتتبع جريدة الأمة أشغال هذا المؤتمر الذي جمع ما يربو عن 400 مندوب وطبيب من البلدان العربية وقالت فيه "وافتح المندوب السامي الفرنسي المؤتمر بحضور رئيس الجمهورية السورية والوزراء وكبار رجال البعثة الفرنسية في دمشق وبعض قناصل الدول، وأساتذة الجامعة السورية وعدد كبير من الشخصيات البارزة السورية والفرنسية..." (22).

ومن الملاحظ أن هذا المؤتمر طبي علمي بالدرجة الأولى، لكن ونظرا لطبيعة الحضور وطريقة الافتتاح أصبح يبدو وكأنه مؤتمر سياسي يجمع وفودا سياسية، خاصة إذا علمنا أن في هذا المؤتمر وبعد جلسة الافتتاح مباشرة وبإجماع الحاضرين تم إرسال

برقية تهنئة بالصحة إلى ملك مصر، وأمضى هذه البرقية رئيس المؤتمر الدكتور علي إبراهيم.

ومشاركة فرنسا في هذا المؤتمر (23) توضح أن السياسة الفرنسية قد استمعت إلى الناصحين من مفكرها بضرورة احتواء الوضع في سوريا والتعامل معه بحكمة خوفاً من امتداد المؤثرات القادمة من الجزيرة العربية والمتمثلة في الحركة الوحدوية للملك ابن السعود.

وترجمة لامتداد الوصاية الفرنسية على سوريا كان أول من ألقى خطابه هو "دي مارتيل" المندوب الفرنسي الذي رحب بالأطباء، وبالجمع الآخر من شخصيات ووزراء، وشكر القائمين على تنظيم هذا المؤتمر وتضحياتهم من أجل خدمة البحث واستخراج الحقائق العلمية قائلاً:

"...أشكر بنوع خاص العالم النظامي رئيس جمعية الأطباء المصرية وعميد كلية الطب بالقاهرة سعادة علي إبراهيم باشا الذي يعود له الفضل في فكرة التثام هذا المؤتمر..." (24).

وفي الوقت نفسه أثنى على رئيس الجامعة السورية رضا بك سعيد، وأشاد بالحكومة السورية التي تفتخر بهذا المؤتمر خدمة للثقافة والمحافظة على تقاليد الطب العربي القديمة المتجددة بالعلوم العصرية، وصرح أن سلطة فرنسا تحبذ مثل هذه الملتقيات من أجل أن تبقى دمشق عاصمة علمية وثقافية وفكرية، ويبدو أن حقيقة حضور المندوب السامي كانت لأغراض أخرى ليست بالعلمية، وإنما نابعة من أوامر قادته بتتبع أخبار سوريا خاصة، والاجتماعات العربية عامة.

وبعد خطاب "دي مارتيل"، تلاه خطاب السيد تاج الدين الحسيني رئيس الوزارة السورية ورحب بالوفود الحاضرة ثم تبعه خطاب علي باشا إبراهيم رئيس المؤتمر الذي لقي استحساناً من قبل الحاضرين.

وسردت جريدة الأمة جملة من الأسماء التي تداولت الكلمة في هذا المؤتمر قائلة: "...وتلاه الأستاذ رضا بك سعيد رئيس الجامعة السورية فألقى خطاباً... شرح فيه منافع المؤتمر الطبي وأثنى على نبذة من تاريخ الجامعة السورية وتأثيرها في النهضة العلمية في الشرق ثم ألقى الدكتور عبد الواحد الوكيل محاضرة قيمة عن فضل العرب على الطب والعلم..." (25).

ومن خلال هذا المؤتمر حاولت فرنسا جاهدة أن تظهر حسن صورتها في العالم العربي، وبغرض الظهور بأنها دولة راعية للعلوم والثقافة لا دولة احتلال وتسلب، ويهدف كسب عطف المؤتمرين الحاضرين نظم "دي مارتيل" حفل استقبال لأعضاء المؤتمر في دمشق قال عنها أنها تدعم التعارف أكثر بين المؤتمرين أين شوهد وهو يتحدث مليا إلى رئيس المؤتمر علي باشا وكبار الأطباء المصريين وفي هذا الموقف رسالة من أن فرنسا متفتحة وتعامل شعوب مستعمراتها نفس معاملة انجلترا، ونفس الاستقبال نظمه أيضا تاج الدين الحسيني رئيس الوزارة السورية.

وهكذا يتضح أن المؤتمر علمي طبي اكتسى أغراضا ورسائل سياسية وأوضح أن مصر تلعب دورا إقليميا هاما في المشرق العربي ومحاولة توطيد العلاقة مع دوله سواء بين الشام أو الحجاز.

ب- الوحدة مع الطائفة المارونية :

عملت سوريا على تجسير علاقاتها الخارجية مع العالم الخارجي، منها مع لبنان من خلال الطائفة المارونية المسيحية أين قصدها وقدم علماء دمشق نحو مدينة بركي وتم استقبالهم من قبل البطريرك الماروني.

وهذه الزيارة من دلائل تقوية العلاقات الثنائية سواء كانت إسلامية أو مسيحية بحكم المصير المشترك للدولتين، والواقع تحت النفوذ الفرنسي، وقد اهتمت جريدة الأمة بهذه العلاقات السورية مع الطائفة المارونية، لأنها تعكس طابعا خاصا في تطور العلاقات وقالت عن بدايتها: "...وكان الموقف مؤثرا جدا عندما تبادل البطريرك وأركان الوفد التحيات والسلام..." (26).

وقد تكلم السيد محمد علي ضبيان عن دور البطريرك الماروني في الدفاع عن مصلحة شعوب المنطقة والذي كان من أكبر المدافعين عنها دوما. ومن جهة أخرى أكد موقف علماء دمشق المساند له في العمل الثنائي على مصالح البلاد،

ومن خلال تصريح بطريرك الطائفة المارونية اتضح أن اهتماماته ليست دينية فقط وإنما له اطلاعات على شؤون السياسة والاجتماع والاقتصاد أيضا، فقالت جريدة الأمة: "وتكلم البطريرك واصفا موقفه يوم كان مطرانا لطرابلس وما وصفه العلماء والمشايخ لمحاربة الدعارة وفساد الأخلاق...لقد بتنا غرباء في ديارنا وصرنا لا نسأل في شيء، فتأتي الشركات وتستولي على موارد الشعب وثروته..." (27).

ومن خلال هذا التصريح نستخلص قضايا سوريا ولبنان معا والتي تدور حول اهتمام شعوب المنطقة بالقضايا المصيرية رغم اختلاف الديانات إلى جانب قضايا اجتماعية مثل الفساد الأخلاقي الذي صرح البطريرك بالدور الثنائي في محاربته. ولعل أهم الظروف السياسية التي يمكن أن نستخلصها من تصريحات زعماء الطائفة المارونية ، فإننا نلاحظ غياب تسيير يشترك فيه الشعب للبلاد السورية واللبنانية في ظل الحماية الفرنسية التي ركزت على استنزاف الثروة والموارد عن طريق شركاتها الكبرى ، ولعل هذا الموقف السياسي هو ما جعل التواصل بين سوريا ولبنان من أجل إيجاد الحلول المناسبة (28).

ومن أجل تمتين العلاقات أشار البطريرك الماروني إلى عوامل قيام وقوة الوحدة بين سوريا ولبنان مذكرا بالروابط التي تجمع الطرفين من لغة ، عادات ، تقاليد ، أديان ... الخ ، حيث قال : "...نحن إخوان تجمع بيننا أوثق الروابط وأوثق العلاقات ... هذا كله من أقوى العناصر الاجتماعية ، ولا ريب أن الأمة لا تصل إلى استقلالها إلا إذا اتحدت وتمسكت أجزاؤها ، ووقفت صفا واحدا يشد بعضها بعضا" (29).

ويشير إلى زيارة دمشق واعتبر أن كل البلاد بلاده سواء دمشق أو قونية أو بيروت ، وفي هذا قضاء على الفتور الحاصل في علاقات هذه الشعوب .

وقد كان نقل جريدة الأمة للشيخ أبي اليقظان لأحداث زيارة هذا الوفد السوري إلى لبنان منطلقا من قناعة صاحب المقال نفسه - أبو اليقظان - بضرورة إيجاد وحدة بين الدولتين عن طريق قيام علاقات بين المسلمين والمسيحيين ، واعتبرت هذه الزيارة والدعوة إلى تبادلها خطوة أولى نحو إيجاد وتحقيق هذه الوحدة.

كما تهدف هذه الزيارة إلى تقارب وجهات النظر مع الطوائف المسيحية التي طالما اعتبرتها فرنسا تابعة لها وتخدم مصالحها، كما أكدت على أن المنطقة إلى جانب وحدتها الترابية فيمكن أن تحقق الوحدة الاجتماعية التي تعرضت لهزات عنيفة بفعل سياسة التغلغل الأوروبية ، وقد جاءت هذه المحاولات الوحدوية في ظل ظروف داخلية للبلدين أهم ما ميزها التحكم الأجنبي الفرنسي فيها وظروف خارجية التي تمثلت في زمن إمضاء المعاهدات والتحالفات والسياسة الفرنسية الرامية إلى تكسير كل المشاريع الوحدوية في شبه الجزيرة العربية لخطورتها على النفوذ الأوربي فيها.

وما اهتمام جريدة الأمة يمثل هذه المعاهدات والزيارات إلا دليل على نهجها الهادف إلى التوحد ومعالجة قضايا الشعوب العربية في المشرق العربي الذي طالما تطلعت صحف المغرب العربي وقراءه إلى معرفة تطور أحداثه .

ج- تجديد البرلمان والحكومة السورية :

بعد الاتفاق على معاهدة التحالف مع فرنسا اتجهت سوريا إلى بناء هيكلها الداخلية وإجراء الانتخابات العامة للبرلمان وعين لأول مرة الأستاذ فارس الخوري رئيسا له (30) وكان سوريا أرادت التغيير السياسي في ظل الاستقلال الممنوح لها بنص المعاهدة , وأصبح يبدو أن رئيسها الأول محمد علي العابد أو حكومته كانت مهمته تنتهي عند انتهاء المفاوضات مع فرنسا لذلك استقال من منصبه رفقة حكومته ليتم تجديدهما معا. هذا التغيير والحراك السياسي في سوريا كانت على متابعة من هيئة التحرير في جريدة الأمة التي نشرت قائلة: "...ولم يكد البرلمان يجتمع حتى قدم فخامة محمد علي العابد رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وانتخب لرئاسة الجمهورية بدله فخامة هاشم بك الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية ورئيس وفد المفاوضات" (31). كما استقال جهاز الحكومة السابق الذي تولى المفاوضات وتم إنشاء حكومة جديدة تشكلت من :

الاسم	المنصب المشغول
جميل مردوم بك	رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد
كامل بك الكيالي	وزير المعارف
سعد الله بك الجابري	وزير الداخلية
شكري بك القوتلي	وزير المالية ووزير الدفاع الوطني

إذن نلاحظ أنه هناك انبعاث سياسي جديد في سوريا بعد توقيع المعاهدة حيث أعيدت هيكلية البرلمان من جديد أين تولت معظم الشخصيات الوطنية المرغوب فيها المقاعد وحددت رئاسته.

وهذا التغيير مس أعلى هرم في السلطة بطريقة ديمقراطية عن طريق الاستقالة وتعيين رئيس البلاد من جديد , كما مس الحكومة أيضا , إذ نجد أن الوزراء الجدد هم من

يطالب الشعب السوري بتقديمهم وتكليفهم بالحقائب الكبرى على غرار الداخلية والمالية والدفاع ورئاسة الحكومة.

ويبدو أن طريقة التغيير الهادئ هذه الحاصلة في سوريا من دلائل إحساس الجميع بالمسؤولية تجاه الوطن ، وأن الوقت وقت توحيد ووحدة ، لأن أي خلاف لا يخدم المصلحة العليا لسوريا في هذا الظرف بالضبط.

وكان من أكبر الاهتمامات التي سوف يبت فيها البرلمان الجديد هي الموافقة على المعاهدة السورية الفرنسية وتوقيعها من أجل بدء سريان بنودها ، وإذا ما تتبعنا مدى موافقة الشعب السوري على الوجوه الجديدة لقيادة البلاد ، فإننا نلمس ترحيبا عاما وقبولاً مطلقاً تقريبا بهذا التغيير.

هذه المساندة الشعبية أشادت بها جريدة الأمة قائلة : "...وقامت في دمشق على إثر ذلك مظاهرات ابتهاج اشترك فيها الشعب بجميع طبقاته ورفعت الأعلام السورية في كل مكان وأثيرت المدينة..." (32).

أما موقف الحركة الوطنية السورية فترى أن هذه الانتصارات المحققة ليست هي كل ما تطلبه سوريا ، وإنما هذا التغيير هو بداية أولى منظمة للحياة ، وإصلاح البلاد وتحقيق تطلعات الشعب.

ولكن ما يجب أن ننبه إليه هو أن كل هذه الحركة الجديدة في سوريا تتم تحت وصاية فرنسية وقيود معاهدة التحالف وعليه وجب التفكير الجدي في تكوين سيادة حقيقية نابعة من إرادة وحرية الجميع وليس تحت الضغوطات والإملاءات الخارجية وهو ما تجسد فعلا بعد سنة 1947.

د- تطورات القضية السورية سنة 1936 :

سنة 1936 حافلة بالأحداث والثورات والمظاهرات والإضرابات والمعاهدات في دول المشرق العربي والتي من بينها سوريا أين شهدت أحداثا هامة ضد الوصاية الفرنسية ، دفعتها إلى الدخول في مفاوضات جدية والإسراع في إبرام معاهدة بين الطرفين .

هذه التطورات السورية تتبعتها جريدة الأمة للشّيخ أبي اليقظان بكل التفاصيل وبنوع من التحليل الخاص بهذه الأحداث التي مست مصر من قبل وكانت عاملا مشجعا لظهورها في سوريا.

ففي 19 جانفي 1936 انفجرت الأحداث بعد الإجراء الفرنسي والقاضي باعتقال السيد فخري البارودي وإقصائه من الحياة السياسية ، ثم إقدامها على غلق

مكتب الكتلة الوطنية وهذه الإجراءات كان لها رد فعل قوي من قبل الشعب السوري الذي قالت عنه الجريدة: "فأضرب الشعب فأخذته السلطة بالشدة وحاولت قمع حركته بالقوة فصمد لها ووقف في وجهها... وامتد نطاق الإضراب السلمي فاشتركت فيه مدن الشام من غزة حتى حلب ومن شاطئ البحر المتوسط حتى قلب الصحراء..." (33). وتوسع دائرة الإضراب الجغرافية والشعبية يدل على وحدة المنطقة من أجل بلوغ هدف واحد وهو استرجاع السيادة المسلوبة، ويوحى بإمكانية ونية تحقيق وحدة بلاد الشام عامة.

وأما هذه الوحدة الشعبية في الشام سعت فرنسا إلى تفكيك معالمها واضطهاد رموزها فشلت في ذلك فأصدرت قرارا يقضي بإعادة المبعدين عن طريق النفي في حق الزعماء وتحريم آلاف السجناء.

وكاستجابة لهذه التحركات الفرنسية توقف الإضراب العام يوم 02 مارس 1936 مما يعني أنه دام قرابة 49 يوما أين "تعهد الفرنسيون أن ينيلوا سوريا معاهدة لا تقل عن معاهدة التحالف المعقودة بين العراق وبريطانيا، وبأن يعترفوا باستقلال البلاد ويعيدوا إليها حقوقها" (34).

والتابع لمراحل هذه المفاوضات الثنائية يلاحظ مدتها الزمنية التي امتدت إلى خمسة أشهر، وتحديدًا من تاريخ 16 أبريل 1936 إلى تاريخ 09 سبتمبر 1936، وبموجب هذه المعاهدة رجعت سوريا إلى حكمها الدستوري (35) وأصبحت مسيرة من قبل شخصيات وطنية منذ تاريخ 21 ديسمبر 1936 وظهور الحكومة الجديدة برئاسة جميل مردم بك والتي اعتبرت آنذاك أول حكومة تقوم في بلاد الشام، وأن البرلمان الجديد عد أول برلمان انتخب بطريقة شرعية وحرّة وجمع كل أطراف الأمة السورية.

وكنتيجة لتداعيات المستجدات السورية، انتقلت المظاهرات إلى ساحل الشام (لبنان) بسبب عدم إلحاق المنطقة بسوريا وبقائها على هامش الأحداث، فقد شهدت مدينة طرابلس معارك بين الوطنيين والقوات الحكومية.

وكعادتها لجأت فرنسا إلى أسلوب التهذئة في مثل هذه المواقف "وأوعزت السلطة الفرنسية إلى الحكومة اللبنانية بأن تقترح عليها عقد معاهدة معها فانصاعت فعدت المعاهدة كما اقترحها الفرنسيون لا اللبنانيون..." (36).

ومما زاد في تأزم الوضع وعودة غضب المتظاهرين، هو إدراكهم بأن المؤامرة ضدهم بعد التأكد من الجنسية الفرنسية للخبير العسكري الذي كان في الحكومة

البنانية , وغياب اللغة العربية في هذه المفاوضات الرسمية (37) وكان موقف الحركة الوطنية السورية من التطورات الحاصلة في ساحل الشام مساندا , واعتبرت إعادة الساحل إلى قرارات الداخل بالشيء الضروري , وهو رد اعتبار إلى الوحدة الوطنية , وفي المقابل نهت إلى بقاء منطقة جبل لبنان القديم مستقل إداريا .

أما وسط البلاد أو "إيجاد حكومة لبنانية فرنسية في وسط البلاد العربية وفي قلبها فلا يدخل في برنامج الحركة العربية ولا تقره" (38).

ومن خلال تطور الأحداث في سوريا سنة 1936 نلاحظ أنها حققت إنجازات عديدة على المستوى الداخلي , وهي الآن تتطلع إلى مناطق الجوار بحثا عن الوحدة في بلاد الشام رغم المعوقات التي تعترضها مثل السياسة الفرنسية , أو الاختلاف في الديانة .

الخاتمة :

ومما سبق عن قضايا سوريا وصدائها في جريدة الأمة لأبي اليقظان الذي يظهر أنه من المدافعين عنها , حيث حاول الإمام بالسياسة الخارجية في ظل الحماية الفرنسية والناحية الداخلية التي عدت مرحلة بناء مؤسساتي من إنشاء الوزارات وتكوين للبرلمان السوري .

ويؤكد الشيخ أبو اليقظان أن ما يحاك بالدول العربية على غرار سوريا هو نتيجة طبيعية لعامل الاستعمار وعدم وجود وحدة بينية , لذلك ذكر زعماء هذه الدول دوما بما يحاك ضدهم من خطط قصد السيطرة عليهم وعلى بلدانهم.

كما وقف أبو اليقظان ضد كل مبادرة استعمارية أو استثمارية تهدف إلى بعث الشتات السوري أو التفرقة بين أفراد الشعب , وذلك عن طريق فضحها وتوضيح أبعادها بغية أخذ الحيطة منها وتجنبها, خاصة ما أصبح يسميه الغرب معاهدات صلح وصدقة , أو استثمار أموال...الخ.

ويبدو أن أبا اليقظان ناشد دوما بأن تقوم منطقة الشام(سوريا ولبنان) بنوع من الوحدة والرابطة السياسية فيما بينها , لأن مقوماتها موجودة , والمصير المشترك واحد , كما أنه أكد على شعوره القومي تجاه المشرق العربي وأكد على الوحدة أو الرابطة السياسية وضرورة تجاوز الخلافات.

الهوامش والتعليقات:

(1) لقبته هذه البعثة السورية إلى مكة رسميا باسم البعثة الصحية .

(2) دي شميون : موقف سوريا من القضية العربية ، الأمة، العدد 07، (10/30/1934)، السنة 1، ص

2 عمود 2.

(3) نفسه.

(4) نفسه.

(5) نفسه .

(6) نفسه ، ص 2 عمود 3 .

(7) نفسه .

(8) أوجين يونغ صاحب كتاب الإسلام وآسيا أمام المطامع الأوربية ، وكتاب استعباد الإسلام وتمت

ترجمتهما إلى العربية.

(9) هيئة التحرير : كاتب فرنسي كبير يدافع عن الأقطار العربية في باريس ، الأمة ، العدد 77

(1936/06/02) السنة 2 ، ص 3 عمود 3.

(10) نفسه ، ص 3 ع 5.

(11) لتوضيح الفكرة أكثر ينظر : إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، ج 1،

دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ، ص ص 120 - 145 .

(12) أبو اليقظان : معاهدة التحالف والصدّاقة بين فرنسا وسوريا ، الأمة، العدد 98 (1936/11/10)

السنة 2 ، ص 2 عمود 4.

(13) نفسه.

(14) نفسه.

(15) كانت المعاهدة السورية الفرنسية قد أحيطت في البداية بسر وكتمان كبيرين ، وحرصا من جريدة الأمة

للشيخ أبي اليقظان على تتبع هذه القضية وبواسطة قنوات اتصالها الخاصة فقد هيأت الجريدة قراءها

من قبل أن تعلن المعاهدة في العدد 97 تحت عنوان: العالم الإسلامي حيث نشرت ما يلي: "لقد تم توقيع

المعاهدة بين فرنسا وسوريا في أوائل شهر سبتمبر كما عرف القراء ذلك في وقته، غير أن مفاوضة باريس

وما أعقبها من توقيع المعاهدة قد أحيط بكتمان شديد استمر إلى الآن وكل ما قاله المفاوضون السوريون

يتلخص في أنهم لم يفرطوا بما سلخ عن سوريا من المناطق وبأنهم أنوا بمعاهدة أحسن من معاهدي

العراق ومصر.. " وقد يكون هذا التكتم عن المعاهدة يخفي من وراءه بنودا خفية لم تنشر بعد ، خاصة أن

الوفد السوري نشر في مختلف الصحف أن المعاهدة سوف يعلن عنها عند رجوع الوفد السوري لكن مرت

مدة شهر على ذلك الرجوع ولم يعلن عن محتوى المعاهدة كاملة.

(16) أبو اليقظان : العلام الإسلامي (أنباء) ، الأمة، العدد 97 (1936/11/02) السنة 2، ص 2 ، عمود 4.

(17) واصلت الأمة التطرق إلى المعاهدة السورية الفرنسية في العدد 99 الصادر بتاريخ 1936/10/17

بقلم أبو اليقظان نفسه مما يوحي أن للموضوع أهمية بالغة .

(18) أبو اليقظان : موقف تركيا إزاء الشرق، الأمة، العدد 129 (1937/07/13) السنة 3، ص 2 عمود 5.

(19) نفسه ، ص 3 ع 1.

(20) عن وكالة الشرق العربي: (حوادث وأخبار), الأمة, العدد 157 (1938/03/08) السنة 4, ص 2 عمود

5.

(21) نفسه.

(22) عن الأهرام : المؤتمر الطبي في دمشق , الأمة, العدد 31 (1935/07/02) السنة 1 , ص 3 عمود 1.

(23) هو المؤتمر الطبي الثامن الذي يجمع بين أطباء المشرق العربي .

(24) الأمة, العدد 31 السابق.

(25) نفسه , ص 3 عمود 2.

(26) أبو اليقظان : علماء دمشق في بكركي , الأمة, العدد 34 , (1935/07/23), السنة 1, ص 3 عمود 3.

(27) نفسه.

(28) من أجل ضرب وعرقلة الوحدة السورية اللبنانية جاءت فرنسا بمشروع معاهدة فرنسية لبنانية

سنة 1936 , وفي هذه الفترة ظهرت أصوات إسلامية مثل عادل وكاظم الصلح في حزب الاستقلال الجمهوري تدعو إلى التفاهم مع المسيحيين على قاعدة استقلال لبنان عن فرنسا والتخلي عن مطلب الوحدة مع سوريا , للمزيد ينظر : عصام كمال خليفة : أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر , ط 1 , دار الجيل , بيروت , 1985 , ص 147.

(29) الأمة, العدد 34 السابق.

(30) فارس الخوري من أكبر زعماء الحركة الوطنية السورية , ومن البارزين في الوفد المفاوض في

فرنسا من أجل عقد معاهدة التحالف والصدقة بين فرنسا وسوريا سنة 1936.

(31) أبو اليقظان : العالم الإسلامي , الأمة, العدد 104 (1937/01/05) السنة 3, ص 3 عمود 1.

(32) نفسه.

(33) أمين سعيد : عام 1936 عام الثورات والانقلابات والمعاهدات , الأمة, العدد 106 (1937/01/19) ,

ص 2 عمود 1.

(34) نفسه.

(35) فصلت هذه المعاهدة السورية الفرنسية في مراجع عدة ومصادر , للاطلاع أكثر ينظر : محمود

صالح منسي : الشرق العربي المعاصر , ج 1 , مكتبة الإسكندرية , 1990 , ص 156.

(36) الأمة, العدد 106 السابق , ص 2 , عمود 2.

(37) أثارت المعاهدة اللبنانية الفرنسية ردود أفعال مختلفة في دول المغرب العربي وعلى رأسهم الجزائر ,

فكانت الكتابات عنها كثيرة وخاصة في الجرائد الإصلاحية مثل البصائر التي نشرت مقالا بعنوان : حول

المعاهدة اللبنانية الافرنسية [كذا] نقلته عن وكالة الشرق العربي للأعمال الصحافية بمصر وفيه

تصريح لرئيس الجمهورية اللبنانية السيد أمير عدة مؤرخ بتاريخ 23 نوفمبر 1936 أورد فيه رأيه حول

هذه المعاهدة والتي من خلالها تبدو لنا مساندته التامة لها . للاطلاع على نص التصريح كاملا ينظر :

جريدة البصائر, العدد 47 (11 ديسمبر 1936), السنة الأولى , ص 4.

(38) الأمة, العدد 106 السابق.